

# الفتح العثماني للأقطار العربية\*

(1516 - 1574)

(نيقولاى إيفانوف)

مراجعة  
هيثم مزاحم

يمثل كتاب المستشرق السوفياتي نيقولاى إيفانوف المعنون بـ «الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 - 1574»، دراسة تاريخية - اجتماعية شاملة لعمليات الفتح العثماني للبلاد العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، الممتدة بين عامي 1516 و1574، أي منذ معركة مرج دابق الشهيرة بين العثمانيين والمماليك عام 1516 وحتى استعادة العثمانيين لمدينة تونس من الاحتلال الأسباني وانتقالها إلى حكم الباب العالي عام 1574.

وتتميز هذه الدراسة بتقديمها وصفاً دقيقاً لأوضاع جميع الأقطار العربية التي تعرضت للفتح العثماني، ولاسيما البنى السياسية - العسكرية والاقتصادية - الاجتماعية، والتي كانت في حالة انحطاط الأمر الذي جعل الدخول العثماني إلى هذه الأقطار دخولاً طوعياً - في معظمه - بسبب التعاطف الشعبي العربي - الإسلامي مع العثمانيين.

ولا يقصر الكاتب دراسته على تحليل العوامل السياسية - العسكرية المؤثرة في انتصارات أو هزائم الدولة العثمانية بل يتوسع في التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين طبقات المجتمع العثماني، وخاصةً بين الطبقة

---

(\*) نيقولاى إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 - 1574، (ترجمة: يوسف عطا الله)، دار الفارابي - بيروت، طبعة أولى 1988.

الحاكمة والطبقة المحكومة المتمثلة بغالبيتها في الفلاحين والفقراء. ويحاول الباحث إيفانوف في هذا الكتاب، الإجابة على أهم الأسئلة المتعلقة بالأقطار العربية خلال فترة الفتح العثماني لها. ويتركز الأمر في تقييم ظاهرة الفتح العثماني لها، و«كيف أصبحت الأقطار العربية التي كانت ذات يوم من المناطق الأكثر تطوراً في حوض البحر الأبيض المتوسط، يوم كانت حاضنة الإسلام والثقافة المزدهرة وجسدت تقدم الحضارة الإنسانية على مدى قرون، ... على هامش التاريخ العالمي، ولم تعد لها أهمية تذكر ككيانات سياسية مستقلة».

وقبل الشروع في عرض أبرز مضامين الكتاب، التي تجيب على الأسئلة السالفة الذكر، تجدر الإشارة إلى اشتماله على تقديم للدكتور مسعود ضاهر ناقش فيه فكرة «الأيدولوجيا الشعبوية أو القراءة الفلاحية للمبادئ الإسلامية» التي يرى إيفانوف أنها كانت الأساس الفكري والعملي للسياسة العثمانية في فتوحاتها للبلدان العربية والإسلامية وكذلك الأوروبية، وأنها كانت أهم أسباب نجاح هذه الفتوحات. إذ أدى انتشار ضيت هذه الأيدولوجيا بين الشعوب المستهدفة بالفتوحات إلى تعاطف شعبي بين الفلاحين والمحرومين والمقهورين مع العثمانيين، الأمر الذي سهّل احتلال هذه البلاد نتيجة الدعم والمساعدة اللذين قدّمهما هؤلاء المتعاطفون للجيش العثماني ضد جيوش دولهم من جهة، أو بسبب مطالبة حكام بعض الأقطار العربية للسلطان العثماني بالتدخل العسكري لحمايتهم من أخطار الغزو الأوروبي الصليبي المتجدّد، من جهة أخرى.

ويرى ضاهر أن الشعبوية العثمانية تحوّلت إلى «أيدولوجيا سلطوية ذات نزوع جامع للحكم الاستبدادي المطلق الذي جسده السلطان في اسطنبول وولاته في الأقطار الخاضعة للسلطنة. فالسلطان خليفة المسلمين، وزعيم العالم الإسلامي، وقوانينه ونظمه تقوم باسم الشريعة الإسلامية كتطبيق عملي لها، وإرادته هي القانون المطلق الذي لا اعتراض عليه، وهو المالك الأعلى للأرض، والمتحكم الوحيد بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. فتبخّرت الأحلام الفلاحية حول العدالة، والمساواة، والتخفيف من الضرائب، ورفع الظلم

والتعدييات... التي نادى بها الأيديولوجيا العثمانية وانتظرت الشعوب المضطهدة والمحرومة تحقيقها على يد «المخلص» العثماني».

ويستقد ظاهر غياب الإجابة عن الأسئلة المنهجية في دراسة إيفانوف، ثم يطرح أسئلة أخرى محاولاً تقديم إجابة سريعة عن هذه الأسئلة المهمة، ومن خلال تحميل مسؤولية الانحطاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للدولة العثمانية إلى الأيديولوجيا الشعبوية نفسها وإلى ارتباط الدين بالدولة في السلطنة العثمانية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يسعى ظاهر إلى ربط الحركات الإحيائية الإسلامية أو الإسلام السياسي المعاصر بالحنين إلى الماضي العثماني وأيديولوجيته الشعبوية، للتدليل على عقم طروحاتها ودورها في تخلف الشعوب وهزيمتها أمام القوى الاستعمارية سابقاً وراهناً.

ويتورط الدكتور ظاهر في تحليلات جامحة لأسباب انهيار السلطنة العثمانية، وبالحكم المسبق على حركات الإسلام السياسي، انطلاقاً من مفاهيم الصراع الطبقي الماركسي وأحكامه الجاهزة.

أما الأستاذ إيفانوف فيبدأ دراسته بشرح السياسة التوسعية لدول أوروبا الغربية في مطلع القرن السادس عشر، ولاسيما أسبانيا والبرتغال. فقد كانت أسبانيا تحمل راية العداء للإسلام، وكانت البرتغال من أوائل الدول، التي لبّت نداء البابا لتنظيم حملة صليبية جديدة بعد سقوط القسطنطينية عام 1453 بيد العثمانيين وتهديدهم للدول الأوروبية بالغزو، فهاجمت مراكش وتمكنت عام 1458 من احتلال القصر الصغير. واستمرت محاولات البرتغال لاحتلال المغرب، حيث استولوا عام 1471 على طنجة وضموا مقاطعة الغرب البحري. وفي الفترة الممتدة بين 1505 و1519 احتل البرتغاليون بعض مدن المغرب وساحله الغربي كله، وعيّنوا حكاماً إقطاعيين من المغاربة المواليين لهم.

أما إسبانيا فقد واصلت «الحرب المقدسة» منذ 1505 ضد المسلمين في شمال أفريقيا، حيث هاجم أسطول الأرمادا الأسباني شواطئ الجزائر ومراكش

وليبيا وتمكن من احتلالها خلال الفترة الممتدة بين عامي 1505 و1510.

وإضافةً إلى أخطار الغزو الإسباني والبرتغالي، كان فرسان القديس يوحنا في جزيرة رودس يهددون السفن العثمانية والإسلامية في البحر الأبيض المتوسط، وكانت بوارجهم تهاجم سواحل المسلمين في سوريا ومصر، وتمارس أعمال القرصنة ضد سفنهم ومراكبهم في البحر.

وخلال سنوات 1502 - 1507، استولى البرتغاليون، بقيادة فاسكو دي غاما والبوكرك، على جنوب زنجبار وجزيرة سوقطرة في البحر الأحمر وهاجموا سواحل شبه الجزيرة العربية والهند وأفريقيا الشرقية، واستولوا على مدن قريات ومسقط وخورفكان وأحرقوها وفرضوا الضرائب على مدينة هرمز. وقد خيّم القلق على سلطان المماليك في القاهرة، قانصو الغوري الذي وجّه أسطوله لمقاتلة البرتغاليين، فهزّمهم في آذار (مارس) 1508 جنوب مدينة بومباي. غير أن الأسطول المصري ما لبث أن دُمّر تماماً في معركة بحرية في شباط (فبراير) 1509، وسيطر البرتغاليون على البحر العربي والخليج، واجتاحوا سواحل ظفار ودمّروا مدينة قلحات في عُمان.

وفي عام 1515، أرغم حاكم هرمز على الاعتراف بسلطة البرتغال وتأيد توسّعها في منطقة الخليج العربي حيث خضعت مناطق البحرين والقطيف وساحل الحسا بأسره لسلطة الفرنجة الذين أقاموا قلعة في مسقط عام 1527 لتدعيم سلطتهم على مناطق عُمان البحرية. وقد تمكّن المماليك من صدّ هجومهم على عدن وسواكن عام 1513، وأعادوا بناء أسطولهم عام 1515 ووضعوه في البحر الأحمر من أجل حماية مصر والحجاز والديار الإسلامية المقدسة من غزوات البرتغاليين. ومن أجل تنفيذ تلك المخططات التوسعية، حاول البرتغاليون التحالف مع دولة الصفويين الشيعية في إيران، بقيادة جماعة القزلباش الصوفية المتطرفة، التي كانت على عدااء مع دولة المماليك السنية في مصر حيث نشبت حروب عدة بين الدولتين بين عامي 1502 و1512، أبرزها حرب 1512 على نهر الفرات التي هدّدت سوريا ومصر بعد احتلال

العراق وضمّه إلى الدولة الصفوية.

وهكذا أدى عجز المماليك عن مواجهة حملات الفرنجة إلى تقويض زعامتهم نهائياً كحماة للإسلام، والتي تركزت بواسطة انتصارات صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين، وصدّ جحافل المغول، وبدأوا يشعرون بالقلق من تعاظم قوة العثمانيين بعد انتصاراتهم العسكرية في أوروبا، و ضد الدولة الصفوية، والتي صارت أنظار المسلمين تتجه إليها كبداية الخلاص من ظلم وفساد وانحراف المماليك عن المبادئ الإسلامية، وقيام الخلافة الإسلامية «العثمانية» التي «أرسلتها العناية الإلهية لإنقاذهم».

وكان الإعجاب بالعثمانيين والحنين إليهم ينتشران في الشرق كما في الغرب على حد سواء، ولا سيّما في الأوساط الشعبية المضطهدة والمستغلة، في العالم العربي والبلقان والمجر وأوروبا الغربية وروسيا. ففي المغرب، كان الفلاحون وسكان المدن يعتبرون العثمانيين حماةً ومنقذين، وفي مصر وسوريا وغيرها من البلاد العربية والإسلامية الأوروبية، اعتبرت انتصارات العثمانيين في أوروبا «عقاباً من الله وانتقاماً من الحكام الظالمين»، لأن العناية الإلهية تحرس دولتهم، التي سوف تقيم العدل والمساواة وتنصف الفلاحين والمعذبين وتنتقم من الظالمين والإقطاعيين. وقد واكب «خرافة» الحب الشعبي للعثمانيين الذين خاضوا حرباً لا هوادة فيها ضد الأمراء والنبلاء وغيرهم من المستبدين، في الحياة والأخلاق والعادات والقوانين والنظام السياسي بأكمله. حيث صوّرت أنها وحدها «البلد السعيد العادل» الأمر الذي حدا بالفلاسفة الطوباويين الإيطاليين، أمثال ت. كامبانيلا وألبير غاتي ول. تسوكولو، إلى الدعوة للاقتداء بالعثمانيين وتطبيق عدد من الإصلاحات وإعادة بناء المجتمع وفقاً للنموذج العثماني. وكانت «الجماهير الشعبية في معظم دول أوروبا الفيودالية تنتظر مقدم العثمانيين، وتعلّق عليهم آمالها بالتخلص من سلطة الفيوداليين» إذ كتب مارتن لوثر (1483 - 1546): «يطالب الكثيرون بقدوم العثمانيين وحكمهم».

وساهم في انتشار هذه المعتقدات الشعبية، الجذور الفلاحية - الصوفية للسلطة العثمانية، عبر جمعيات «الأخوة»، التي كانت منظمات دينية ذات صبغة عسكرية تتشكل من الفلاحين وال دراويش والمجاهدين في الأناضول والتي قاومت الإرسطراطية البيزنطية وكبار ملاكي الأراضي، من جهة. ومن جهة أخرى، التسامح الديني الذي عرف به العثمانيون ولا سيما بالنسبة إلى الأقليات الدينية المضطهدة كالأرثوذكس والبروتستانت واليهود، مقابل تعصب الكاثوليكية البابوية في دول أوروبا الغربية وقمعهم لهذه الأقليات.

كان لا بد أن يؤدي تنافس الدولتين المملوكية والعثمانية على زعامة العالم الإسلامي، وخاصة بعد تصاعد قوة العثمانيين وتراجع قوة المماليك وانتشار الانحلال الاجتماعي والأخلاقي والديني فيها، إلى ولادة نزاع بينهما تجلّى بداية في محاولات احتكار التمثيل الإسلامي «السنّي» من خلال إطلاق الألقاب والتسميات. فقد بدأ العثمانيون يطلقون على أنفسهم ألقاب الملوك والسلاطين بعد أن كانوا يكتفون بلقب «غزة» أو «أمراء»، وتحول التنافس السياسي - الديني إلى نزاع عسكري بين الدولتين عام 1468 بسبب السيادة على قونية. ثم أدت الصدامات المسلحة (1483 - 1485) التي نشبت بين العثمانيين وحاكم كبادوكيا الذي طلب مساعدة المماليك، إلى أول حرب عثمانية - مملوكية (1486 - 1491) أحرز فيها المماليك تفوقاً لثلاث مرات لكنهم لم يحققوا نصراً كاملاً.

وفي عام 1491 عقدت إتفاقية سلام بين الدولتين، بعد وساطة تونس، استمرت حتى عام 1515، إذ انتقل العثمانيون في حروبهم ضد الأوروبيين في البحر المتوسط (1499 - 1502) ومساعدتهم للمسلمين الإسبان في غرناطة والمغرب ضد إسبانيا وإيطاليا ومالطا، وحربهم ضد الدولة الصفوية عام 1502 حيث رفض المماليك تقديم المساعدة لإخوانهم العثمانيين «السنة» ضد خصمهما الصفويين «الشيعية» ووقفوا على الحياد يراقبون نتائج الحرب.

وفي العام 1512 اعتلى السلطان سليم الأول العرش، بمساعدة القوى

الإنكشارية، وبدأ في العام 1514 حملةً ضد الصفويين حيث نشبت معركة جالديران التي هُزم فيها الصفويون هزيمةً ساحقة ودخل السلطان سليم تبريز عاصمة إيران، واهتزت القاهرة عاصمة الصفويين لهذه الهزيمة غير المتوقعة. وفي العام 1515 احتل العثمانيون كابادوكيا وأعدمو حاكمها المشمول بحماية المماليك، وأرسلوا رأسه إلى القاهرة، كإعلان حرب على المماليك.

وفي 24 آب (أغسطس) 1516 وقعت معركة مرج دابق الشهيرة، وحقق العثمانيون فيها انتصاراً ساحقاً، فدخلوا سوريا بمساعدة الأهالي الذين انتفضوا ضد المماليك، ويسطوا هيمنتهم على لبنان وفلسطين أيضاً بعد تمرّد الأهالي ضد المماليك وإعلان ولائهم للباب العالي، وبين عامي 1518 و1519 أنجزت القوانين العثمانية الجديدة لسوريا ولبنان وفلسطين المعروفة بـ «قانون نامه» (الدفتري المفصل).

ومنذ أوائل عام 1517 هاجم العثمانيون مصر وتمكنوا في نيسان (أبريل) من احتلال القاهرة، ووضعوا قانوناً ونقداً جديدين لها، وحوّلت الممتلكات السكنية والأراضي والعقارات المملوكية والبلدية في مصر إلى ممتلكات عامة. وحتى أملاك الأوقاف التي كان يملكها المماليك انتزعت منهم وحوّلت إلى ملكية حكومية، باستثناء الأوقاف الشرعية التي لا تخضع للمماليك والتي أبرزت وثائق ملكيتها وإدارتها.

وتركز اهتمام السلطة الجديدة على الفلاحين والرعايا، وفرض على الولاة والقضاة جعل حاجات الفلاحين ومطالبهم في مقدمة اهتماماتهم واعتبر أي اعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم وإنتاجهم جريمة خطيرة يعاقب عليها غالباً بالموت. وألغيت الضرائب والمغارم المفروضة على الأهالي بصورة قانونية، وخفضت الضرائب والرسوم النقدية على الفلاحين، ومنعت الرشاوى والهدايا للمسؤولين والموظفين، وحددت أسعار البضائع تحديداً صارماً. كما اتخذت تدابير لا تقل صرامة لتطبيق المبادئ الإسلامية، فأقفلت الخمّارات وبيوت البغاء وحانات شرب الخمر والحشيش، ومنعت التقاليد والعادات الذميمة

## المخالفة للشريعة.

وفي العام 1517 وصلت بعثة شريف مكة أبو البركات برئاسة ولده إلى القاهرة للاعتراف بسلطة العثمانيين كحماة للحرمين والأراضي المقدسة، وسلّمت مفاتيح الكعبة إلى السلطان سليم. لكن الحجاز حافظ على استقلاله الذاتي، واعترف بوضعه الخاص، وبالحقوق الموروثة للأسرة الهاشمية، فتمّ تكريس أبي البركات أميراً على البلاد وتكفلت السلطنة العثمانية بالدفاع عن الحجاز فربطت حماياتها فيها ولا سيّما حامية جدة كقلعة حصينة على البحر الأحمر في مواجهة مخاطر الغزو الإفرنجي.

بعد هزيمة المماليك، احتفظت مصر وسوريا بقدر كبير من الحكم الذاتي الداخلي، ولم تتراقق «العثمنة» الاجتماعية لهذين البلدين في المرحلة الأولى مع تطبيق كامل للنظامين العسكري والإداري العثماني. لكن تمرد جان بردى الغزالي حاكم سوريا المملوكي على العثمانيين عام 1520، أسفر عن قيامهم بإنهاء التمرد وإلغاء الحكم الذاتي في سوريا وتقسيمها إلى ثلاث ولايات مراكزها في دمشق وحلب وطرابلس، ووضعت منذ ذلك الحين تحت إشراف الباشاوات العثمانيين وخضعت للباب العالي مباشرة.

أما حاكم مصر سيف الدين خاير بك فقد حافظ على ولائه للباب العالي، ووسع من نفوذه فأقام جيشاً خاصاً به وأعاد المماليك وشيوخ البدو وعيّنهم في المراكز العسكرية والإدارية، وأعاد لهم أراضيهم ورواتبهم وبزّاتهم القديمة. لكن في عهد سليمان العظيم بدأت في مصر «عثمنة» الإدارة تدريجياً منذ عام 1522، فأنهى نظام القضاة الأربعة والملكية المملوكية. ولما توفي سيف الدين في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 1522، عيّن الوزير الأكبر مصطفى باشا والياً جديداً على مصر فأعاد تنظيم البلاد بصورة شاملة. وبعد إنهاء تمرد والي الجديد أحمد باشا عام 1525، تكرّست النظم والقوانين العثمانية في مصر التي نعمت بالهدوء والاستقرار والرخاء منذ ذلك الحين وحتى عام 1587.



قامت السلطة العثمانية في العراق كنتيجة غير مباشرة لحرب العثمانيين مع إيران الصفوية والبرتغال، فبعد انتصار العثمانيين في مرج جالديران عام 1514 انتفض الأكراد وأعلنوا انضمامهم إلى السلطان العثماني. ثم حصلت عام 1515 انتفاضة في الجزيرة قادها السنة ولا سيما زعماء العائلات الكردية، واستولوا على مدينة آمد التي تعرف اليوم بديار بكر. ومنذ العام 1516 وحتى العام 1534، ظلت مدن الموصل وخانه ومناطق أخرى من شمال العراق سناجق في الولاية العثمانية في العراق حيث رابطة حاميات عثمانية قوية على الحدود مع الصفويين، وطبقت القوانين العثمانية للضرائب واستغلال الأراضي منذ العام 1518.

وبقيت المناطق الوسطى الجنوبية من العراق تحت سلطة الصفويين، فيما كان البرتغاليون يسيطرون على هرمز وعمان وشرق الجزيرة العربية من البحرين وقطيف. وخلال أعوام 1521 و1529 ظهرت حركات تمرد ضد البرتغاليين في هرمز والقطيف وعمان وظفار ومسقط والبحرين، ولكنها قمعت. وفي العام 1529، ظهر البرتغاليون للمرة الأولى في البصرة وتوغلوا صعوداً في شط العرب بعد رفض حاكم البصرة التابع للصفويين تسليم البرتغاليين سفناً عثمانية تزور المنطقة.

ومنذ العام 1526، أرسل حكام الخليج العربي والبصرة وبغداد رسائل إلى السلطان سليمان العظيم يطلبون منه المساعدة ضد البرتغاليين والصفويين. وفي العام 1529، حصلت في العراق الأوسط انتفاضة قوية معادية للصفويين، بقيادة ذو الفقار بك، أحد أعيان بدو لودستان، وتمكن من دخول بغداد وبسط سلطته على العراق الأوسط بكامله، وقطع علاقته مع الصفويين وأرسل مفتاح بغداد إلى سليمان العظيم. إلا أنه فقد سلطته في العام 1530 بعد اجتياح جيش الصفويين للعراق، وتدخل العثمانيون في العام 1543 في الحرب ضد الصفويين فدخلوا مدينة تبريز وتحركوا إلى الجنوب نحو همدان حيث أقيمت السلطة العثمانية في بغداد ونظمت الإدارة فيها وظهرت ولايتا بغداد والموصل بعد فصلهما عن ديار بكر عام 1534، وولاية شهرزور عام 1554، وصدر نظام

حقوقى جديد، باسم قانون نامه لهذه الولايات.

وفي العام 1538 وصلت بعثة حاكم البصرة رشيد بن مغامس إلى اسطمبول، فالتمتست قبول البصرة في التبعية العثمانية، وأعلن أيضاً الانضمام إلى سلطة الباب العالي كل من حكام لودستان وخوزستان والبحرين والقطيف وغيرها من إمارات نجد والفرات الأسفل.

وبسبب اتصالات منفردة أجراها حاكم البصرة ابن مغامس مع البرتغاليين هاجم العثمانيون جنوب العراق ودخلوه عام 1546 وتحول إلى ولاية تابعة للسلطنة العثمانية، ونشر قانون - نامه البصرة وأدخل النظام العثماني العام للأراضي والضرائب. وأصبحت البصرة القاعدة البحرية والعسكرية الثانية بعد السويس للسلطنة العثمانية في البحار الجنوبية، وحاول العثمانيون طرد البرتغاليين من الخليج العربي بعد تمركزهم في ولاية الحسا فتمكنوا عام 1550 من احتلال القطيف لكنهم اضطروا إلى الانسحاب منها بعد تدخل الأسطول البرتغالي. وبعد حروب استمرت أعواماً طويلة (1548 - 1555) عقد اتفاق سلام بين الصفويين والعثمانيين، تخلّى الصفويون بموجبه عن حقوقهم في العراق واعترفوا به جزءاً من السلطنة العثمانية.

### الجزائر والسلطنة العثمانية:

جاء ضمّ الجزائر إلى السلطنة العثمانية نتيجة حروب طويلة شرسة خاضها الفلاحون الجزائريون بدعم من العثمانيين ضد الاستعباد الإقطاعي والسيطرة الأجنبية. فقد وصل الأسطول العثماني بقيادة كمال رئيس إلى المغرب العربي عام 1486، للمرة الأولى، لمساعدة المسلمين الأسبان، وظلت السفن العثمانية راسية في مياه غرب البحر المتوسط بصورة دائمة، تقوم بمهاجمة السفن التجارية الأوروبية، أو تنقل الأسلحة إلى الموريسكيين (المسلمين الأسبان)، وأحياناً تدافع عن الموانئ الأفريقية الشمالية ضد هجمات الغزاة الأوروبيين. ومنذ ذلك الحين، أقام العثمانيون علاقات وثيقة مع مسلمي أسبانيا سواء من بقي منهم تحت سلطة ملوك الفرنجة أو من التجأ

إلى شمال أفريقيا. كان الأندلسيون أكثر الخلفاء وفاءً للعثمانيين في غرب العالم الإسلامي، إذ رأوا فيهم حاميههم الوحيد من ظلم الإقطاعيين وقبائل البدو والغزو الأوروبي.

أما دخول الجزائر تحت حماية وسلطة الباب العالي، فيعود إلى دور الأخوين بربروسا اللذين كانوا بحارين مسلمين من أصل يوناني، شاركا في المعارك ضد فرسان القديس يوحنا، إلى أن قاما ببناء أسطول صغير واتخاذ جزيرة جربة قاعدة لهم. وكانت الجزائر آنذاك مستعبدة تتنازعها الصراعات الداخلية بين الحكام المحليين، ومجزأة إلى إقطاعيات مستقلة وإمارات للبدو الرحل، ومدن يحكمها طغاة، مما جعلها خلال عامي 1509 و1510 فريسة سهلة للأسبان، الذين اجتاحتها مختلف مناطق البلاد ونهبوها وأحرقوها وحولوا بعض مساجدها إلى كنائس، وثبتوا سلطتهم في كل من وهران في غرب الجزائر، وبجاية في شرقها، وفرضوا إشرافاً شكلياً على أراضي المغرب الأوسط وفي المواقع الاستراتيجية المهمة (وهران، المرسى الكبير، مستغانم، ومدينة الجزائر) حيث أقاموا قلاعاً حصينة رابطة فيها حاميات إسبانية. بينما تأمنت مراقبة من الداخل الجزائري عبر الحكام المحليين من القبائل البدوية التي انحازت إلى الأسبان وعملت في خدمتهم.

وفي ظل هذه الظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية، ومع انتشار شائعات عن اقتراب موعد ظهور المهدي في الشرق ومجيئه لإنقاذ الجزائر، استفاد الأخوان بربروسا من تلك الأجواء وأقاما في شتاء 1510 - 1511 علاقات وثيقة مع أئمة الجزائر من علماء ومرابطين، وفي عام 1512 أثارا انتفاضة ضد الحكم في المغرب، وتمكنا من دخول بجاية ومهاجمة الحامية الإسبانية فيها بالتعاون مع الأهالي والفلاحين لكنهم هزموا في هذه المعركة.

وخلال 1515 - 1519 تمكن عروج بربروسا من احتلال معظم مدن الجزائر وهزيمة الإسبان وحلفائهم المحليين، لكن تدخل الأسطول الإسباني قضى على قوات عروج وقتله مع شقيقه إسحق ورفاقه. بيد أن زعماء

الانتفاضة لم يستسلموا بل أعلنوا خير الدين شقيق عروج سلطاناً جديداً على الجزائر، واستمروا بالمقاومة وإشعال الانتفاضات من مدينة إلى أخرى، بمساعدة الباب العالي، حتى استولوا على البلاد، وأعلنوا تبعيتهم للعثمانيين الذين عينوا خير الدين أول بكليرك على غرب الجزائر، فاحتفظ بقدر كبير من الإدارة الذاتية. لكن الحرب لم تنته بل تواصلت بين خير الدين والزعماء المحليين كالحاكم الحفصي أحمد بن القاضي. وفي العام 1529 أصبحت الجزائر بكاملها، باستثناء الممتلكات الإسبانية، تحت سلطة خير الدين بربروسا. وفي العام 1532 اقتلعت الحاميات الإسبانية من قلاعها في الجزائر، وقامت من جديد وحدة وطيدة بين المناطق التي تكوّنت منها ولاية عثمانية شاسعة الأرجاء، وتحولّت مدن وهران ومستغانم وبجاية وغيرها من المقاطعات الإسبانية الصغيرة إلى مناطق معزولة ومحاصرة من البر.

وفي العام 1535 انتقل خير الدين إلى إسطنبول بعد استدعائه من قبل الباب العالي وعيّن قائداً للأسطول العثماني، وبدأت منذ ذلك الحين «عشمة» الحياة الاجتماعية والحكومية في الجزائر. ولم تعترف إسبانيا بضم الجزائر للسلطنة العثمانية، ولم تنته الحرب في المغرب، بل اتخذت طابعاً أكثر عنفاً في البحر بين الأسطولين الإسباني والعثماني. وحاولت إسبانيا خلال أعوام 1541 و1546 استعادة الجزائر لكنها فشلت مما جعلها تقبل التوقيع على هدنة لخمس سنوات عام 1548، الأمر الذي جعل الجزائر تنعم بالهدوء والتوازن الداخلي وسيادة النظم العثمانية وانتهاء أعمال اللصوصية والابتزاز الإقطاعي.

### فتح اليمن وحضرموت:

بعد سقوط دولة المماليك اعترفت غالبية بلدان حوض البحر الأحمر بالسيادة المعنوية للسلطان سليم الأول. فبسبب الخطر البرتغالي وضعف الحكام المحليين وعجزهم عن حماية أنفسهم، وأزمة المؤسسات التقليدية، كل ذلك خلف ظروفاً مناسبة لتصاعد موجة العطف على العثمانيين التي لم يكن يستطيع ردعها أحد. «ولم يكن الفلاحون وحدهم يطلبون مساعدة

العثمانيين، بل شاركهم أيضاً رجال الحكم المحليون» حيث علقت عليهم الآمال لتجديد المجتمع الإسلامي وصدّ الخطر البرتغالي.

وكانت مناطق اليمن وحضرموت الساحلية تعاني من هجمات البرتغاليين وفقدان الأمن على خطوط الملاحة البحرية، فيما كانت النزاعات الدينية وأعمال السلب والنهب التي كان البدو الرحل يمارسونها، وغياب السلطة المركزية القوية تنشر جواً من عدم الثقة وتثير صدامات قبلية لا حصر لها. وكانت سلطنة الطاهريين السنية، وعاصمتها زبيد، هي الدولة الأقوى في جنوب شبه الجزيرة العربية مطلع القرن السادس عشر، فبسطت سلطتها على المناطق الزراعية والمدن الرئيسية تعز وصنعاء وعدن. فيما شكلت الطوائفتان المتنازعتان الزيدية والإسماعيلية اللتان كانتا تسيطران على المناطق الجبلية في شمال اليمن ووسطه، المنافس الدائم والعدو اللدود للسلطنة الطاهرية.

ونتيجة لرفض سلطان الطاهريين عامر الثاني المشاركة في الجهاد مع المماليك في حملتهم على شواطئ الهند، هاجم جيش المماليك في العام 1516 دولة الطاهريين واحتلوا عاصمتهم زبيد وتهامة والمخا وتعز فيما هربت القوات الطاهرية إلى المناطق الجبلية وعدن. وبعد هزيمة المماليك في مرج دابق أخلوا قواتهم من اليمن وأبقوا حامية صغيرة في زبيد، ونقلوها إلى جدة. في هذه الأثناء، اقتربت السفن البرتغالية من مدينة عدن، فلم يقاومها عامر بن داود بل اعترف بسيادة العرش البرتغالي عام 1517. لكن هزيمة الأسطول البرتغالي في البحر الأحمر، أخلّى الطريق أمام عامر بن داود الذي أعاد تأسيس إمارة طاهرية مستقلة في عدن دامت حتى عام 1538، بينما حافظ المماليك على حكمهم في زبيد وعزروه بقوات المماليك الهاربة من مصر بعد احتلال العثمانيين لها. وفي أيار (مايو) 1517 تمكن المماليك من القضاء على الطاهريين وقتل حاكمهم عامر الثاني قرب صنعاء. ولم يكن العثمانيون راضين عن استمرار المماليك في حكم اليمن، لكنهم مع ذلك ثبتوا حاكمها إسكندر والياً عليها تحت إشرافهم. وفي موازاة ذلك، كان نفوذ الأئمة الزيديين يتصاعد حيث سيطروا على مدينة صنعاء وجميع مناطق الزيديين في

الجبال عام 1517. وبعد تمرّد الأمير إسكندر على العثمانيين وتنصيب نفسه سلطاناً عام 1520، قامت القوات العثمانية بإخماد تمرده وإعدامه، ودخلت قواتها إلى اليمن وبدأت تدريجياً تثبت سلطتها هناك، حيث عيّنت الأمير المملوكي سلطان مورا حاكماً على اليمن (1529 - 1536) فركّز شؤون إدارة البلاد وتعاون بإخلاص مع الباب العالي. أما المعقل الثاني لتنفيذ العثماني في جنوب شبه الجزيرة العربية فكان سلطنة الكواسر في حضرموت حيث أقام أميرهم بدر الثالث (1516 - 1568) علاقة وثيقة بالباب العالي وأسس جيشاً قوياً بمساعدة العثمانيين، وتمكن من إخماد مقاومة زعماء القبائل وتوحيد حضرموت، لأول مرة في تاريخها عام 1521. وفي العام 1530 تمكنت قواته من إخضاع القبائل في منطقة الشحر وتصفية حكم شيوخ باوزير. وبين عامي 1517 و1531 تعرّضت الشواطئ الجنوبية لشبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، ولا سيّما شواطئ ظفار وحضرموت والمناطق الغربية من باب المندب، ومصوع وزيلع وبربرا على الشاطئ الأفريقي، لحملات عسكرية وعمليات قرصنة برتغالية. إذ سعت البرتغال لاحتكار تجارة التوابل وتدمير الأسطول العثماني وإنهاء تجارة العرب البحرية وإقفال طريق مكة التجاري. وكانت خطة البرتغاليين تقضي باحتلال جنوب شبه الجزيرة العربية وتأسيس قلعة برتغالية حصينة في عدن.

لذلك قامت الدولة العثمانية عام 1532 ببناء أسطول قوي لها في البحر المتوسط لمواجهة الأسطول البرتغالي الذي كان يهدد المسلمين في شبه الجزيرة العربية والهند حيث طلب حكام ولاية كوجرات الهندية المساعدة من الباب العالي. وفي العام 1538، توجه الأسطول العثماني إلى الهند واستولى خلال توقفه في عدن على المدينة بعد إعدام حاكمها عامر بن داود الذي كان يرتبط بالبرتغاليين، وحولت الإمارة الطاهرية إلى سنجق عثماني ورابطت في عدن حامية عثمانية صغيرة.

وفي طريق عودته من الهند، عرّج الأسطول العثماني على ميناء الشحر حيث تلقى تأكيدات الولاء من حكام حضرموت، ثم احتل جيزان على

الساحل اليمني، وألغيت الإمارة المملوكية في اليمن وتحولت مقاطعاتها إلى سناجق عثمانية، وعين عليها بكليك عام 1539. ولم تظهر أي مقاومة للعثمانيين في شبه الجزيرة العربية باستثناء الزيديين بزعامة الإمام المتوكل ابن شرف الدين حيث استمرت محاولات العثمانيين لإخضاع الزيديين بين فترة وأخرى بين أعوام 1547 و1577. ورغم كل محاولات العثمانيين العسكرية للقضاء على الإمامة الزيدية إلا أنها استطاعت الحفاظ على سلطتها وتوسيعها بين فترة وأخرى إلى أن توفي المطهر ابن الإمام المتوكل وشقيقه شمس الدين عام 1572 - 1573 واستولى العثمانيون على مناطق الإمام الزيدية.

ورغم تطبيق أنظمة الإدارة والقضاء العثمانية في اليمن وحضرموت إلا أنها لم تندمج كلياً في النظام الاجتماعي والسياسي للسلطنة العثمانية، حتى في مناطق الشافعية، فإنَّ العثمنة لم تكن أكثر من مجرد سيطرة عسكرية وسياسية للباب العالي.

### ضمّ السودان إلى السلطنة العثمانية:

اعتبر ضم العثمانيين لليمن هزيمة كبرى للبرتغاليين من زاوية الاستراتيجية الشاملة للقوى العالمية آنذاك. فقد ثبتوا مواقعهم في جنوب شبه الجزيرة العربية وأصبح لها رأس جسر مناسب عسكرياً من أجل تهديد خطوط مواصلات البرتغاليين البحرية إلى الهند وسواحل أفريقيا الشرقية. لذلك أقام البرتغاليون تحالفاً مع أثيوبيا عام 1520 التي كانت تهددها جيوش المسلمين وبعد فتحهم للسودان وتأسيسهم لدويلات إسلامية فيه حيث قامت في مطلع القرن السادس عشر عدة إماراتٍ للبدو في بربرستان، التسمية التي كان يطلقها العثمانيون على بلاد النوبة السفلى الواقعة على نهر النيل.

وأمام تزايد الخطر البرتغالي على سواحل البحر الأحمر، قام المماليك باحتلال مرفأ سواكن عام 1506، وأصبح مذكاً الساحل الغربي للبحر الأحمر كله تحت حكم المماليك مباشرة. كما بسطوا سلطتهم الاسمية على كل مناطق السودان وأراضيه الواقعة بين نهر النيل والبحر الأحمر. وكانت الأكثرية

الساحقة من السكان من قبائل بدو بجاء، وكان زعماءها من أمراء حضارب التي يعتقد أنها تحويل للحضارمة وهم فخذ من أصل حميري، انتقلوا من حضرموت واحتفظوا بلغتهم وعاداتهم العشائرية واعتنقوا الإسلام في وقت مبكر، أي قبل عشائر بجاء التي اعتنقت الإسلام في القرن الرابع عشر.

وفي السودان الأوسط، كان حلفاؤهم في محاربة المسيحية قبائل البدو العرب الرّحل والعصابات المسلحة من ذوي البشرة السوداء. وقد شكل هؤلاء دولتين إسلاميتين مستقلتين لكنهما متعاونتان بشكل وثيق. الأولى من بدو قبيلة جهينة التي كانت تابعة للأمراء الحضارية بزعامة عبد الله جماع، والتي كانت تحارب دولة الوديعة النوبية وتتوسّع على حسابها تدريجياً. أما الدولة الثانية فتأسست على يد «المغاربة السود» حلفاء عبد الله الجماع وعرفوا باسم «الفونج». وهم قبائل من النوبة، أسسوا مملكة سنار في القرن الخامس عشر واختلطوا بالعرب وادعوا أنهم من سلالة الأمويين، بعد اعتناقهم الإسلام. كما تزعموا حركة الانتفاضة الإسلامية ضد الكنيسة اليعقوبية والإقطاعيين المسيحيين في دولة الوديعة. وأسسوا دولة سنار على أرضها عام 1504 بقيادة عمارة دونكاس، الذي أصبح الحاكم الأعلى لمسلمي السودان الأوسط وأول سلاطين الفونج في سنار (1504 - 1534).

أما عبد الله الجماع فقد عيّن في منصب حاكم المسلمين الأصغر أو نائب الحاكم في السودان الأوسط، بناء على اتفاق 1504 مع عمارة دونكاس، وأصبحت تخضع لحكمه المباشر بلاد النوبة العليا. واستمرت الحرب بين المسلمين بقيادة دونكاس والجماع والمسيحيين في أثيوبيا بقيادة النجاشي وبدعم من البرتغاليين الذين قدموا إلى أثيوبيا بين عامي 1520 و1527. وفي ثلاثينيات القرن السادس عشر انقرضت المسيحية في النوبة الجنوبية تماماً، وانتهت الحرب النوبية أواخر عهد عمارة دونكاس. وعزّز موقع المسلمين انتصار إخوانهم الصوماليين والعفاريين الذين استولوا على تيجري في أعوام 1529 - 1531 واجتاحوا أثيوبيا العليا بأسرها حتى سنار.



بعد سقوط دولة المماليك في نيسان (أبريل) 1517، هرع حكام السودان الجدد (دونكاس والجماع) لإرسال مندوبيهم إلى القاهرة والاعتراف بسيادة الباب العالي عليهم، وبدأ الباب العالي يرسل لهم المساعدات ويؤمن لهم الدعم ضد الخطر البرتغالي. وبين أعوام 1520 و1589 جرت حملات برتغالية عديدة وحروب بينها وبين العثمانيين في البحر، وحروب بين المسلمين في السودان ومسيحيي أثيوبيا المدعومين من الأسطول البرتغالي، نجحوا في الحفاظ على سيطرتهم على السودان وأريتريا وقسم من أثيوبيا، ووقعت معاهدة سلام بين أثيوبيا وفوجستان عام 1589 أدت إلى تثبيت هذه الحدود، وتوقف الحرب البحرية العثمانية - البرتغالية بعد هزيمة الأسطول العثماني أمام البرتغاليين عام 1589.

### أسبانيا والفتح العثماني لتونس:

منذ القرن السادس عشر تركز الصراع بشكل أساسي في مثلث تونس - مالطا - طرابلس الغرب، واكتسبت السيطرة على ذلك المثلث أهمية حاسمة بالنسبة إلى نتائج المواجهة بين القوى المتصارعة (إمبراطورية آل هابسبورغ، الدولة العثمانية، ...). وكان العثمانيون يعملون على تحقيق انتصاراتهم بهدف حماية مواقعهم في أفريقيا الشمالية وتهديد أكثر بلدان العالم الكاثوليكي تطوراً وديناميكية، أي إيطاليا وإسبانيا.

ففي أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر كانت تونس وطرابلس الغرب جزءاً من دولة الحفصيين القوية في تلك الحقبة. فبعد وفاة السلطان عثمان (1435 - 1488) آخر سلاطين تونس الكبار، تعاقب على عرش الحفصيين عدد من السلاطين الضعفاء فأصبحت البلاد بالانحلال والفساد والنزاعات الداخلية، ولا سيما الصراع مع البدو حيث تكبدت قوات الدولة هزيمة في معركة القيروان جزأت البلاد إلى مناطق إقطاعية متفرقة لا تخضع لسلطة الدولة المركزية. وأصبح الجيش الحفصي، الذي كان يعتبر أحد أفضل جيوش أفريقيا الشمالية، غير ذي فائدة لمقاتلة أي عدو قوي. ولم يتمكن

الأسطول التونسي من مجابهة سفن إسبانيا والدول الإيطالية بل حتى القراصنة الأوروبيين الذين لم يتوقفوا عن تدمير شواطئ المغرب الشرقية. وعندما استولى الإسبان عام 1510 على مدن الجزائر وبجاية وطرابلس الغرب وهاجموا جزيرة جربة، لم يقدم السلطان أبو عبد الله الخامس على أي عمل لاستعادة المدن المفقودة، إنما كانت المقاومة الفعلية من جانب السكان والفلاحين لإنقاذ تونس من الغزاة وعملائهم الإقطاعيين. وقد قاومت جزيرة جربة الغزو الإفرنجي وشارك العثمانيون في الدفاع عن الجزيرة وكان بينهم الاخوة بربروسا وانتصروا على الأوروبيين في معارك لاحقة حيث استولوا على مدينة الجزائر عام 1516 ودحروا الهجمات الإسبانية على المهديّة وجربة عامي 1519 و1520.

ومنذ العام 1520 بدأ خير الدين بربروسا بتوثيق علاقاته مع القاعدة الشعبية في تونس وأسس أسطولاً بحرياً التحق به بعض التونسيين حيث قام بحملات عسكرية ضد المحتلين الإسبان والحاكم المتعامل معهم مولاي حسن (1526 - 1543)، وحقق انتصارات عدة بين عام 1526 و1527، فدخل تونس وأقام حكمه فيها بمساعدة الأهالي المعارضين للحاكم الحفصي. واستمر الصراع العسكري بين خير الدين بربروسا يدعمه الأسطول العثماني. ومولاي حسن يدعمه الأسطول الإسباني بين أعوام 1521 و1550، وكانت الحرب العسكرية تستهدف احتلال تونس وليبيا من قبل أحد الطرفين أو تحريرها من قبل الطرف الآخر، إلى أن تمكن العثمانيون عام 1574 من تحرير تونس نهائياً من الاحتلال الإسباني بعد تمكنهم من هزيمة فرسان مالطا وتحريرهم لليبيا من سيطرتهم، على يد تورغوت رئيس قائد الأسطول العثماني وأحد خلفاء خير الدين بربروسا.

في خاتمة الكتاب، يعرض المؤلف إيفانوف عوامل انحطاط الأقطار العربية بحيث أتاح السيطرة العثمانية عليها لنحو أربعة قرون. فيرى أن أبرز هذه الأسباب كان الانهيار الاقتصادي، والتقهقر الديموغرافي في توزيع السكان، والعلاقات الاجتماعية بين الناس، والتناقضات الداخلية والجمود الفكري، والانحطاط الاجتماعي، وهي عوامل ساهمت كلها في تقليص الدور

النوعي للبلدان العربية في التاريخ العالمي.

ويتساءل إيفانوف: «كيف أصبحت إذاً تلك البلدان الغنية والمتطورة بسكانها (نحو 25 مليون نسمة)... تحت حكم الباب العالي؟ وكيف تمكن السلاطين العثمانيون... في دولة متعددة القبائل والأعراق، وتسكنها شعوب مختلفة الأديان سكانها الاثني عشر مليوناً ونصف المليون (باستثناء المقاطعات الغربية ومقاطعات الدانوب)... خلال أعوام 1516 - 1520، من تثبيت حكمهم خلال خمس سنوات في منطقة شاسعة المساحة وكثيفة السكان؟

ويجب إيفانوف أن سبب ذلك يعود إلى كون الفتح العثماني كان يتم تحت راية تحرير المضطهدين والمحرومين، حيث تمكنت الشعارات من استقطاب الفلاحين وجماهير سكان المدن، وأصبحت «أساس التعاطف مع العثمانيين وبنيت على قاعدتها النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للباب العالي، وخاصة القراءة الفلاحية الفريدة من نوعها للمبادئ الأساسية للإسلام وأفكاره عن المساواة، والعدالة الاجتماعية، والأخوة والوفاق، والعمل كمصدر وحيد لتلبية الحاجات المادية للإنسان، وإدانة مظاهر الترف والإثراء والإسراف والاستغلال. فمن حيث المبدأ كانت تلك النظم تهدف إلى تحقيق نهوض اجتماعي وإعادة تجديد المجتمع الإسلامي، وكانت طوباوية في حقيقتها. لكنها لم تكن في نظر الباحث إيفانوف، مجرد سفسطة كلامية بل كانت أساساً للعمل، وتعود بأصولها إلى بدايات جمعيات الآخيات العثمانية التي قاومت الاضطهاد الإقطاعي متأثرة بنظريات الجمعيات وتعاليمها الصوفية الإسلامية، العائدة إلى تعاليم الفيلسوف الصوفي الكبير الشيخ محيي الدين ابن عربي (1164 - 1240) وتلميذه جلال الدين الرومي (1207 - 1273)، الذي كان بمثابة المحفز الروحي للشباب عثمان الأول مؤسس الدولة العثمانية (1281 - 1326) والذي وُحِدَ تحت قيادته حركات الإخوان والغزاة لأول مرة في التاريخ التركي. وهكذا شكّلت مثل هذه الجمعيات أساس الأيديولوجيا الرسمية للسلطنة، وقدمت نفسها كثورة اجتماعية فريدة من نوعها.

ويذكر إيفانوف المزايا الأخرى للدولة العثمانية، التي ساهمت في نجاح  
الفتح العثماني للأقطار العربية والأوروبية، ومنها التسامح الديني والهوية  
الأممية (الكوسموبوليتية) للدولة وغياب التعصب القومي - العرقي، وحرية  
الارتقاء في الهرم التنظيمي والوظيفي للدولة لمختلف الطبقات والجنسيات  
وحتى المذاهب والطوائف بعد دخولهم في الإسلام وخدمة الدولة العثمانية،  
وغياب أي محاولة لتتريك العرب، واحترام اللغات والتقاليد والثقافة العربية،  
وغياب نظام الرق الإقطاعي في الدولة، وتحقيق التوازن الاجتماعي والرخاء  
الاقتصادي للمواطنين على حساب التراكم الرأسمالي للدولة.